الطاقــة في تركيا (١٩٤٥-٢٠٠٣) دراسة تاريخية

Energy in Turkey (1945-2000) Historical stu

م.م. مها علاء محسن Maha Alaa Mohsan

كلية الاداب /الجامعة المستنصرية /قسم التاريخ

Collage of Art / Al-Mustansiriyah University/Department of History

Mahaalaa1995@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص عربي

ازدادت اهمية تركيا في ضوء تصاعد اهمية دورها السياسي والاقتصادي والامني اقليمياً ودولياً ، نظراً لموقعها الجغرافي المتميز كجسر بين الشرق والغرب وامكانياتها البشرية والاقتصادية الكبيرة ، واستقرارها السياسي خاصة بعد تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم في عام ٢٠٠٢ مما جعلها تحظى باحترام اقليمي ودولي كبير ، لذلك بدات تركيا تحظى باهمية بالغة لامن الطاقة الاوربي نظراً لدورها كموزع للطاقة ومركز مهم يربط بين موردي النفط والغاز في منطقة بحر قزوين واسيا الوسطى والشرق الاوسط بالاسواق الاوربية .

الكلمات المفتاحية : تركيا ، امن الطاقة ، شرق المتوسط، بحر قزوين ،خطوط نقل الطاقة.

Abstract

The importance of Turkey has increased in light of the growing importance of its political, economic, and security role regionally and internationally, given its distinguished

geographical location as abridge between East and West, its great human and economic potential, and its political stability, especially after the Justice and Development Party took power in 2002, which made it enjoy great regional and international respect. Therefore, Turkey began. It is of great importance to European energy security due to its role as an energy distributor and an important center linking oil and gas suppliers in the Caspian Sea region, Central Asia, and the Middle East to European markets.

Keywords: Turkey, energy security, Eastern Mediterranean, Qazween Sea ،Power transmission lines.

المقدمة

تعد الطاقة احد اهم ادوات التاثير في سياسة الدولة الخارجية في الوقت الحاضر ، ومع ارتفاع الطلب على الطاقة وتزايد حدة الازمات الدولية بسبب الصراع الدولي على تلك المصادر ، اصبح من الضروري تامين ضمان تدفق تلك المصادر الحيوية ، لاسيما بالنسبة للدول التي تعتمد على توفيرها من خلال الاستيراد من الخارج ، حتى اصبحت قضية امن الطاقة في سلم اولويات سياسة الدولة والمبدا الحاكم للعلاقات الدولة .

ان موضوع الطاقة لتركيا وسبل تامين احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعي اصبح من سلم اولوياتها في السياسة الخارجية التركية ، لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي ١٩٩١، والذي تمخض عنه استقلال دول اسيا الوسطى لتحقيق امنها الطاقوي عبر شبكة من الانابيب الناقلة للنفط والغاز الطبيعي.

قسم البحث الى مقدمة وثلاث مباحث ، تناول المبحث الاول اهم مصادر الطاقة في تركيا (النفط) ، بينما تناول المبحث الثاني المصدر الثاني للطاقة الغاز الطبيعي واكتشافه في البحر المتوسط ، في حين تناول المبحث الثالث اهم خطوط نقل الطاقة التي تمر عبر تركيا ، وتوصلت الخاتمة الى جملة من الاستنتاجات .

اعتمد البحث على مصادر متنوعة تأتي في مقدمتها الرسائل والاطاريح الاجنبية ومنها رسالة (ثائر محي الدين ، الطاقة في تركيا) والتي افادت في تغطية جزء مهم واساسي من موضوع البحث ، وكذلك رسالة (مظهر نصار سليمان صالح السعدون ، التطورات الاقتصادية في تركيا ١٩٨٠ – ١٩٨٩) التي تحتوي ، فضلاً عن الكتب العربية والاجنبية والبحوث المنشورة في المجلات.

المبحث الاول : مصادر الطاقة في تركيا (النفط)

التعريف العلمي للنفط :

لفظ النفط يقابله لفظ لاتيني الاصل Petroleum يتكون من مقطعين Petro تعني الصخرة و Olum تعني الزيت اي ان الكلمة معناها الزيت الذي يستخرج من الصخر ، ويطلق اللفظ اللاتيني بصورة عامة على جميع المواد الهيدروكربونية ، ولكن بالعنى التجاري يطلق على المواد السائلة مصطلح الزيت او النفط الخام (المنصوري، ١٩٩١، صفحة ٤) .

يعرف النفط علماً بانه " هو السائل الهيدروكربوني الاسود او المشوب بالبنية او الصفرة او الحمرة او الخضرة الغليظ القوام الكريه الرائحة متعدد درجات اللزوجة يخرج من باطن الارض ذاتياً او صناعياً بواسطة حفر الابار او الات الضخ" (شقلية، ١٩٨١، صفحة ١٣).

التنقيب عن النفط في تركيا :

كان اول اكتشاف لوجود النفط في تركيا في عام ١٩٤٠ في الاجزاء الجنوبية الشرقية من البلاد في جبل رامان في مينة باتمان وكازان ، وبعد تسع سنوات بدا الانتاج الفعلي للنفط (سلمي، ٢٠١٦، صفحة ٤)، وفي عام ١٩٥٤ تم تأسيس شركة النفط التركية الحكومية TAPO وتم الحاقها بوزارة الطاقة والموارد الطبيعية، وسمحت الحكومة لشركات التنقيب الخاصة التركية (ايرسان Ersan) والاجنبية (موبل Mobil وشل Shell) القيام بعمليات التنقيب وانتاج النفط الخام وتوزيع منتجاته ، وقد استحوذت شركتا النفط الاجنبيتان على ارباح هائلة ، فقد بلغت مدخولات شركة موبل في عام ١٩٦٤ من ١١/١ مليون ليرة ، واما شركة شل بلغت حوالي ١٠ ملايين ليرة ، وكانت الشركات الاجنبية تحول جزء كبير من ارباحها الى الخارج ، وبلغت قيمة ما تخرجه الشركات الاجنبية من تركيا سنوياً حوالي ٣٥-٤٠ مليون دولار (Turkey, 1980, p. 288) .

كان الكثير من فروع الصناعة التركية مثل الصناعة النفطية استخراجاً وتكريراً تحت سيطرة الشركات الاجنبية بنسبة ٥٠% ، وقد سيطرت التروسات النفطية الامريكية والانجليزية على تجهيز تركيا بالمنتجات النفطية ، وفرضت على تركيا شروطاً مجحفة حيث الزمتها بان لاتشتري النفط طيلة ١٢ سنة الا منها ، وفي الوقت نفسه كانت هناك ١٤ شركة اجنبية تقوم بالتنقيب عن النفط في الاراضي التركية ، ولكنها لم تحصل حتى بدابة عام ١٩٦٤ الا على ٣٣٣ الف طن من النفط ، ان مثل هذه الكمية الضئيلة لا تعني ان النفط قليل في تركيا ، لكن شركات النفط الاجنبية كانت منشغلة اكثر باستغلال الثروات النفطية في الكويت واقطار الشرق الاوسط ، لم تكن ذات مصلحة

في استغلال مكائن تركيا ، وقد قامت منظمة وضع الخطط الحكومية الى اعداد تقدير ذكرت فيه " ان رجال الاعمال الاجانب يفضلون استخدام قوة العمل الرخيصة في مشاريعهم وان اغلبية الشركات الاجنبية لاتستخدم اساليب الانتاج المعاصرة ..." (السوفيت، ٢٠٠٧، صفحة ٤٣٥).

على الرغم من الاكتشافات الجددة التي حققتها الشركات في الستينيات ، الا ان الكثير من الشركات الاجنبية غادرت البلاد بعد المشكلات الاقتصادية التي واجهتها حكومة الحزب الديمقراطي* ، اذ قام بعض المصدريين الغربيين ايقاف التصدير الى تركيا ، كما رقضت شركات النفط الامريكية والبريطانية تفريغ الوقود من الناقلات الا في حالة تسلمها الثمن نقداً (السعدون، ٢٠١٩، صفحة ١٣).

اعطى قانون نفطي جديد عام ١٩٧٣ والذي يعطي الافضلية في اعمال التنقيب الى شركة TAPO الحكومية (kolars, 1989, p. 55). كان هدف الحكومية التركية من اصدار هذا القانون هو السيطرة على هذه المادة الاستيراتيجية المهمة ، الا ان العجز في توفير العملات الاجنبية فضلا عن المشاكل الاقتصادية التي كانت تعاني منها في فترة السبعينيات ، جعلها غير قادرة على القيام بعمليات التنقيب والاسكتشاف التي تحتاج الى رؤوس اموال كبيرة ، فضلاً عن ذلك ان المساحات المصرح التنقيب فيها تبلغ حوالي ٧٥% من اجمالي المساحة ، وهي اكبر من طاقتها ومن طاقة الشركة التي كانت تعاني من نقص في الكوادر (الدين، ١٩٨٩، صفحة ٥٦) .

* الحزب الديمقراطي : تأسس في ٧ كانون الثاني ١٩٤٦ بزعامة جلال بايار ، اشترك في انتخابات عام ١٩٥٠ وفاز بنسبة ٥٣ % من الاصوات ، اذ تم انتخاب جلال بايار رئيساً للجمهورية (١٩٥٠-١٩٦٠)، فيما تولى عدنان مندريس رئاسة الوزراء في المدة نفسها ، رغم النجاحات التي حققها الحزب في انتخابات ١٩٥٤ و ١٩٥٧ ، الا ان مدة حكم الحزب تخللها طائفة من الثغرات مما اثار الجيش وقام بانقلاب في ٢٧ ايار ١٩٦٠ . للمزيد ينظر : جمال كمال اسماعيل عباس ، الحياة الحزبية في تركيا (١٩٨٣-٢٠٠٢) ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الاداب ، جامعة الموصل ن ٢٠١١ ن ص ١٥-١٦.

ادى تقليل انتاج النفط من قبل الدول المنتجة للنفط الذين هم اعضاء في منظمة اوبل PPEC* الى خلق ازمة عالمية عام ١٩٧٣[1]* في مدة قصيرة اذا اثر قراراتها على ٧٠٪ من الاقتصاد العالمي ، وكان مبرر منظمة اوبك من رفع الاسعار كما جاء في تصريحها من اجل اجبار الدول الغربية للتخلي عن اسرائيل لكن هذا القرار اثر على الدول الاوربية والنامية اكثر من تاثيره على الولايات المتحدة الامريكية الداعمة لاسرائيل (السعدون، ٢٠١٩، صفحة ٤١)، تاثرت تركيا بشكل كبير من ازمة النفط العالمية التي بدأت ١٩٧٣ ، وهليه اصبحت تركيا مجبرة على تغير سياستها الصناعية التقليدية بسبب استيراد النفط باسعار مرتفعة ، اذ ارتفعت خلال المدة ١٩٧٣-١٩٧٧ قيمة ماتستورده تركيا من النفط الى ثلاث اضعاف ، علماً ان تركيا لاتنتج محلياً سوى ١٦٪ من احتياجتها النفطية، وتستورد ٨٤٪ من الخارج (رضوان، ٢٠٠٦، صفحة ١٤٩) ينظر للجدول رقم (١)

جدول رقم (١) كميات النفط المستورد من قبل تركيا واسعارها (روبنس، ١٩٩٣، صفحة ١٢٣)

---

* منظمة اوبك : تأسست في ١٠ ايلول ١٩٦٠ ، وبأتفاق الدول الاساسية المنتجة للنفط (السعودية ، ايران ، العراق ، الكويت ، فنزويلا) في اجتماع عقد في العاصمة العراقية بغداد ، واتخذت المنظمة مدينة فيينا عاصسمة النمسا مقراً لها ، وكان الهدف من انشائها هوخلق تكتل في مواجهة الشركات النفطية الكبرى ، والسيطرة بشكل اكبر على اسعار النفط والانتاج ، وقد وصل عدد اعضاء المنظمة الى ١٢ دولة ، وتنتج الدول الاعضاء ٤٠% من الناتج العالمي للنفط ولديها احتياطي يبلغ ٧٠% من الاحتياط العالمي للنفط ، للمزيد ينظر : سالم بو غرارة ، السياسة التسعيرية لمنظمة الاوبك وانعكاساتها على سوق النفط العالمي خلال ٢٠٠٠ – ٢٠١١ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ٢٠١٣.

* بعد اندلاع حرب تشرين ١٩٧٣ بين العرب واسرائيل ، استعمل العرب النفط بوصفه سلعة استيراتيجية للضغط على الدول المساندة لاسرائيل ، ففي ١٨ تشرين الاول ١٩٧٣ تم حظر تصدير النفط الى امريكا ، وقفت تركيا موقفاً ايجابياً تجاه العرب في تلك الحرب ، اذ اكدت على ضرورة انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية . ينظر في ذلك : خالد كمال هنية ، السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية ٢٠٠٢-٢٠١٥، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الانسانية ، جامعة الاقصى ، ٢٠١٥ ، ص ٣٥؛ ميثاق خير الله جلود منصور القرة غولي ، العلاقات الخليجية – التركية ١٩٧٣-١٩٩٠ ، دار ابن الاثير للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٨ ، ص ٦٥.

السنـــــــوات	واردات النفط الخام	العملية الاجنبية المدفوعة ملايين الدولارات	سعر النفط (دولار / طن)
١٩٧٥	٩،٦	٧٥٤،٢	٧٨،٢٩
١٩٧٦	١١،٢	٩٧٢،٤	٨٦،٧٢
١٩٧٧	١١،٦	١١٢١،٨	٩٦،٢٢
١٩٧٨	١٠،٣	١٠١٦،٥	٩٨،١٨
١٩٧٩	٨،١	١٢٠٥،٣	١٤٧،٤٨

ويلاحظ من الجدول ارتفاع اسعار النفط الكبير فبعد ان كان سعر النفط عانم ١٩٧٥ هو ٧٨،٢٩ دولار للطن الواحد ارتفع ليصل ١٤٧،٤٨ دولار للطن الواحد عام ١٩٧٩، الامر الذي انعكس سلباً على اقتصاد تركيا ، اذ كتانت تركيا قد دفعت عام ١٩٧٥ مبلغ ٧٥٤،٢ مليون دولار مقابل ماتستورده من النفط ، اما في عام ١٩٧٩ قد دفعت تركيا ١،٢٠٥ مليار دولار يعتبر هذا المبلغ كبيراً قياساً مع السنوات السابقة ، وخاصة اذا نلاحظ في الجدول ان الكمية في عام ١٩٧٥ كانت اكثر من عام ١٩٧٩.

بناء على ذلك اضطرت تركيا اصدار تشريعات نفطية جديدة عام ١٩٨٣ بسبب تزايد احتياجات الطاقة المستوردة ، وتم تشجيع شركات محلية واجنبية في عمليات التنقيب عن النفط كسياسة وطنية من اجل تلبية احتياجات تركيا من النفط بشكل عاجل ، وتم اعتماد مبدا انفتاح حقول النفط على المنقبين المحليين والاجانب ، وبالتالي تضمن هذا القانون اعطاء فرص للشركات الاجنبية من جديد للقيام بعمليات التنقيب ، كما منح المنتجون حق استعمال ٦٥% من النفط الذي يتم انتاجه لتلبية احتياجات البلد والسماح بتصدير ٣٥% من النفط المنتج في الداخل و٤٥% من النفط المنتج بعيداً عن الساحل (السعدون، ٢٠١٩، صفحة ٧١)، اضافة للمساح للشركات الاجنبية التنقيب في الاراضي التي كانت حكراً على الشركات الحكومية ، قامت الشركات بالتنقيب بمفردها وبواسطة عقود مشاركة مع شركة TAPO وشركة Amoco في عام ١٩٨٤ وشركة Exxon عام ١٩٨٥ ، الا ان النتائج الضعيفة في التنقيب جعلت الكثير من الشركات تضطر ال مغادرة البلاد ، على الرغم من خيبة امال تركيا في تحقيق اكتشافات نفطية ذات اهمية الا انها لم تفقد الامل حيث كانت محكومة بعقدة مجاورتها لحقول النفط الضخمة في ايران والعراق ، وان يؤدي لاكتشاف النفلط فيها بكميات كبيرة ، بسبب عدم امكانتيتها لتوصل لحل النزاع القائم بين تركيا واليونان حول استغلال المناطق النفطية في بحر ايجة المكتشفة (الدين، ١٩٨٩، صفحة ٥٧).

سمحت الحكومة التركية بتأسيس شركات مشتركة مع الاجانب بنسبة ٥١% من راس المال التركي ، وبنسبة ٤٩% من راس المال الاجنبي ، ومن اجل ضمان تدفق راس المال الاجنبي فقد سمح بمشاركة راس المال الاجنبي بنسبة ١٠٠% في مجالات مثل الفنادق والنفط ، اما اذا كان راس المال الذي تقوم الشركات الاجنبية باستقدامه الى تركيا يتراوح بين ٢ مليون دولار امريكي الى مليون دولار امريكي للاستثمار ، فإن امكانية الاستثمار لن تكون خاضعة لموافقة مجلس الوزراء على العكس من الاجراءات المتبعة قبل قرارات ٢٤ كانون الثاني ١٩٨٠ ، لكن راس المال والشركة ملزمون بتصدير ٦٠% من الانتاج . (السعدون، ٢٠١٩، صفحة ٧٢)

احتياطي النفط

ان حجم الاحتياطي النفطي المثبت في تركيا يقدر بـ ٧٥٧،٧ مليون طن ، منها ٨٥،٩ مليون طن احتياطات مؤكدة قابلة للاستخراج الاقتصادي حالياً ، ويبلغ احتياطي شركة النفط التركية ٥٥٠،١ مليون طن وشركة شل ١٧٠،١ مليون طن وشركة موبيل ٣١،٨ مليون وشركة ارسات ٥،٧ مليون طن ، اما حجم الاحتياطي الممكن استراجها اقتصادياً هو ٨٥،٩ مليون طن (علي، ١٩٨١، صفحة ١٧٢). يوضح الجدول توزيع احتياطات النفط في تركيا حسب المناطق التي تسيطر عليها شركات العاملة في تركيا حتى عام ١٩٨٦.

جدول رقم (٢) : توزيع احتياجات النفط في تركيا حسب الشركات العاملة (مليون طن) (الدين، ١٩٨٩، صفحة ٩٥)

اسم الشركة	الاحتياطات المثبتة	الاحتياطات الممكن استخراجها	الانتاج المتراكم	الاحتياطات المتبقية
شركة النفط التركية	٥٥٠،١	٣٣،٥	٢٥،١	٨،٤
شركة شـــل	١٧٠،١	٣٨،٩	٢٩،٩	٩
شركة موبـــل	٣١،٨	١٢،١	٩،٥	٢،٦
شركة ارسات	٥،٧	١،٤	٠،٦	٠،٨
المجموع	٧٥٧،٧	٨٥،٩	٦٥،١	٢٠،٨

يتضح من الجدول ان الاحتياطات المثبتة تتركز بنسبة ٧٢% من اجمال الاحتياطات المثبتة بايدي الشركة الحكومة TAPO ، ولكن بالمقابل نجد ان شركة شل Sell تستحوذ على اكبر كمية يمكن استخراجها اقتصادياً اي

يعني سيطرتها على اغلب الابار البترولية ذات الانتاج الغزير ، وكذلك يتبين من الجدول ان الاحتياطات المتبقية تبلغ ٢٠،٨ مليون طن وهي نسبة ضئيلة لاتكفي لسد الحاجة التركية من الطاقة للسنوات المقبلة .

ينبغي ان نشير هنا الى ان الاحتياطات النفطية لاتمثل سوى جزء من النفط الذي يمكن استخلاصه من الحقول النفطية التركية ، بمعنى ان اخر اذ تم تطوير طرق الاستكشاف والتنقيب والقيام باكتشافات جديدة فان هذا الرقم قابل للزيادة ، والاهم هو التخلص من القيود الجيولوجية والاقتصادية المفروضة على تركيا والتي تمثل استنزافاً لهذا الاحتياطي النفطي ومنها صعوبة التنقيب في بعض المناطق التي يوجد فيها نفط كثير مثل مناطق البحر الاسود فضلاً عن وجود الغاز المتسرب يعرقل عمليات التنقيب ، وعمق الابار وطبيعتها اللزجة ونوعيته الرديئة لارتفاع نسب الكبريت فيه (الدين، ١٩٨٩، صفحة ٦٠)

وبالتاكيد ان هذه العوامل كانت عائقاً بوجه الشركات الاجنبية في اثناء عمليات التنقيب عن النفط في تركيا ، لذلك نلاحظ مغادرة الشركات البلاد والعزوف عن التنقيب بسبب التكاليف الاستثمارة والتشغيلية التي تحتاجها .

المبحث الثاني : مصادر الطاقة في تركيا (الغاز الطبيعي)

يعتبر استعمال الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للطاقة حديث العقد نسبياً ولكنه ازداد في العقود القليلة الماضية بشكل واسع ، حيث ظل الغاز الى فترة قريبة يستعمل في مناطق انتاجية بسبب صعوبة تخزينه ونقله ، الا انه اخيراً تطوير انابيب لنقل الغاز لمسافات بعيدة كما تم تطوير ناقلات خاصة بعد تسييله (السعدي، ١٩٨٣، صفحة ٢٨).

ان احد اسباب التخلف استخدم هذا المصدر في تركيا يرجع الى ضعف شبكات انابيب نقل الغاز الموجودة حالياً ، كما ان معظم المشاريع التي يجري التفكير بانشائها ماتزال حالياً في مرحلة التخطيط ومن ضمنها خط انابيب لنقل الغاز من منطقة Hamitabat الى المركز الصناعي على بحر مرمرة غربي تركيا وكذلك الى استانبول ، حيث تدعو خطة التنمية الخمسية الخامسة ١٩٨٥– ١٩٨٩ الى الاسراع في تقدير وتقييم حقول الغاز في تركيا (الدين، ١٩٨٩، صفحة ٦٣).

ومن جانب اخر وقعت تركيا في عام ١٩٩٦ اتفاقية مع العراق في انقرة والتي تتضمن تسليم ١٠ مليار متر مكعب سنوياً من الغاز الى تركيا ، ويقال ان الغاز العراقي سوف يكون اكثر تنافسية من حيث التكلفة مقارنة بالغاز من اذربيجان وايران وروسيا وتركمانستان

خضعت سوق الغاز التركية لاصلاحات رئيسية تدريجية بدءاً من قانون سوق الغاز الطبيعي Natural Gas Market law المعروف باختصار NGML المرقم ٤٦٤٦ ، دخل حيز التنفيذ في ايار ٢٠٠١ ويفي القانون بمتطلبات عام ٢٠٠٣ لتوجيهات الاتحاد الاوربي للغاز ، ويستند الاطار التنظيمي لامن الطاقة في تركي على تقسيم المسؤوليات بين وزارة الطاقة والموارد الطبيعية مينر MNER وهيئة تنظيم سوق الطاقة إمرا EMRA ، وتشمل مسؤوليات الاولى تحديد وتنفيذ اهداف سياسة الطاقة العامة في اطار التخطيط والبرمجة والتحليل احتياجات تركيا للطاقة ، اما هيئة التنظيم منحت صلاحيات لمراقبة دور اللاعبين في الوق في مجال امن الطاقة (countries, 2005, p. 107). وحدد القانون التخزين كاداة رئيسية لامن امدادات الغاز الى تركيا ، الامر الذي يتطلب ترخيص الاستيراد ةللحصول على التزامات من مشغلي التخزين بشان قدرتها على تخزين مايعادل ١٠% من استيرادتها السنوية من الغاز ، عل الرغم من ذلك كانت سع التخزين في تركيا تحت الارض ماتزال اقل من ٥% من اجمالي الاستهلاك السنوي في عام ٢٠١٥ (النعيمي، ٢٠١٨، صفحة ٣٦).

على الرغم من حقيقة ان الغاز الطبيعي يتمتع بحصة مرتفعة نسبياً ٥٢% من مقدار الطاقة الكلي ، لكن تركيا ماتزال قدرتها محدودة ومن المحتمل ان يستمر الانتاج المحلي في تشكيل جزء صغير من الاستهلاك الكلي ويبدو ان التخزين سوف يبقى اقل من ١٠% في المستقبل ، وقد دعمت حكومة حزب العدالة والتنمية*تنويع موار الطاقة على حد سواء من خلال الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة مثل الطاقة المتجددة واستخدام الفحم النووي والمحلي (Kaysi, 2011, p. 74)

٢- اكتشاف الغاز الطبيعي في حوض البحر المتوسط*

* حزب العدالة والتنمية : تأسس الحزب في ١٤ اب ٢٠٠١ من قبل طيب رجب اردوغان و أعضاء بعض الأحزاب مثل (حزب الفضيلة، وحزب الوطن الأم، وحزب الطريق القويم،) ، مقره الرئيسي في انقرة ، ويتمتع الحزب بقاعدة دعم قوية بين الناس من التقاليد المحافظة في تركيا، دعم عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي. أخذ الحزب اللون البرتقالي لونًا رئيسيًا له. تشمل الألوان الأخرى اللون الأبيض للشعار، والأزرق للعلم، والبرتقالي والأبيض والأزرق والأحمر لتصميم الشركة.

* اخذ البحر المتوسط اسمه من توسطه لقارات العالم الثلاثة (اسيا ، افريقيا ، اوربا) وهو عبارة عن بحيرة داخلية بين هذه القارات،يتمتع البحر المتوسط بأهمية أستيراتيجة بدءاً من اهمية الدول التي تقع على ساحله الشرقي (تركيا ، اليونان ، فلسطين ، مصر ، اسرائيل ، لبنان ، سوريا ، ليبيا) والتي تمتلك وزناً استيراتيجياً ودوراً محورياً على

يعد حوض شرق المتوسط مهداً لموارد هيدروكربونية كثيرة ويجاور منطقة الشرق الاوسط التي تعد خزاناً لاكبر احتياطات العالم من البترول والغاز الطبيعي ، الذي كان العامل الاكثر اهمية في الوقت الحاضر لازيادة التنافس الدولي والاقليمي للسيطرة على الحوض الشرقي للبحر المتوسط ، وخاصة ان اغلبية الدول المطلة عليه كانت تفتقر الى هذه الموارد الحيوية والاكثر طلباً للطاقة في العالم (اوزدمير، ٢٠٢٠، صفحة ١١٦). انظر خريطة رقم (١)

خريطة (١) خارطة البحر المتوسط

تعد تركيا منطقة مركزية في حوض شرق البحر المتوسط ، ليس لانها ذات مستوى عال من استهلاك الطاقة فحسب ، بل لكونها منطقة لعبور الطاقة بين الدول المنتجة للطاقة والدول المستوردة له (عطار، ٢٠١٢، صفحة ٣٦٦)، لذلك وضعت وزارة الطاقة التركية تصورها على الاعتماد على الغاز الطبيعي ، من خلال الاستفادة من موقعها الاستراتيجي ، من خلال تطوير مزيد من خطوط انابيب نقل الغاز المار عبر اراضيها (نافل، ٢٠١٩، صفحة ١١٥)، وتتوقع الحكومة التركية الحصول على فائدتين من ذلك ، اولها القدرة على تعزيز امن امدادات الغاز

الساحة السياسية ، فضلاً عن جزيرة قبرص وكريت. للمزيد ينظر : محمد ازهر سعيد الجمال و هاشم خصباك الجنابي ، جغرافية الوطن العربي ، جامعة الموصل ، ١٩٨٦ ، ص ص ٢؛ يسري الجوهري ، جغرافية البحر المتوسط ، دار المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٨٤ ، ص ٢١.

بحكم وجود كميات اكبر من الغاز تتحرك عب التراب الوطني ، والثاني في امكانية تاسيس سوق الغاز التركي وبالتالي المساهمة اكثر في سوق الغاز المسال (كردي، ٢٠٢٢، صفحة ٤٨٧) .

ادت الاكتشافات الاخيرة لحقول الغاز الطبيعي في العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ الى تحويل منطقة شرقي البحر المتوسط الى منطقة منتجة للغاز ومصدر محتمل للطاقة للاسواق الاوربية والاسيوية ، والتي يجعل تركيا بحكم موقعها حيث انها تمتلك اطوال ساحل على حوض البحر المتوسط مركزاً للطاقة العالمية (جريمط، ٢٠٢٢، صفحة ٩٧)، تعد منطقة شرق البحر المتوسط نقطة اتصال بين اواسط اسيا ومنطقة البحر الاسود وبحر قزوين الغنية بموار الطاقة (الغاز والنفط) ودول اوربا الصناعية المستهلك الاول لهذه الموار (العزاوي، ٢٠٢٢، الصفحات ١٤٤-١٤٦).

كانت تركيا شبه مغلقة وغير قادرة على اسكشاف واستغلال جرفها القاري في بحر ايجة وقاع البحر الابيض المتوسط [*]، بسبب جدار من الجزر اليونانية يحيط بسواحلها بجرف قاري ومنطقة اقتصادية تعادل اضعاف مساحة تلك الجزر ، وهو ما دفع تركيا الى السعي لاقامة ترتيب جديد يتم بموجبه تقاسم الموارد في البحر المتوسط بشكل عادل ، لاسيما بعد الاكتشافات الاخير لمخزونات الغاز الكبيرة في شرق البحر المتوسط (الصياد، ٢٠٢١، صفحة ٣٤).

المبحث الثالث: خطوط نقل الطاقة التي تمر عبر تركيا

[*] شهدت نهاية الحرب العالمية الثانية تاجيج الخلاف والنزاع في شرق البحر المتوسط والمتمثل بالنزاع التركي – اليوناني ، سيطرت دول الحلفاء على الجزر الدوديكاينز في شرق البحر المتوسط فقامت بتسليم العديد منها لليونان ١٩٤٧ ، دون ان تراعي العامل الجغرافي ، كون ان تركيا تمتلك اطوال ساحل على حوض شرق البحر المتوسط ، وعدد اخر من جزر في شرق البحر الابيض المتوسط منها جزيرة (كاستيلوريزو) الصغيرة التي تقع على بعد ٢ كم فقط من الساحل التركي و ٥٠٠ كم من البر الرئيسي اليوناني وخضعت للسيادة اليونانية ، منذ ذلك الوقت اصبحت تلك الجزر موضوع خلاف رئيسي بين تركيا واليونان ، اذ وصلت في بعض الاحيان الى الحرب . ينظر في ذلك : احمد يوسف كيطان ، المياه الدافئة والمواجهة الساخنة الصراع التركي – اليوناني شرق البحر المتوسط ، سلسلة تقدير موقف ، مركز النهرين للدراسات ، قسم الدراسات السياسية ، ٢٠٢٠، ص ٢.

ترى تركيا ان تطور مزيد من خطوط انابيب نقل النفط والغاز عبر اراضيها واحدة من الركائز الاساسية لسياسة الطاقة ، وتتوقع الحكومة التركية الحصول على فائدتين من ذلك ، تتمثل الاولى في تعزيز امن امدادات الغاز بحكم وجود كميات اكبر من الغاز تسير عبر اراضي الوطن ، والثانية امكانية انشاء سوق الغاز التركي والمساهمة اكثر في سوق الغاز المسال (Kaysi, 2011, p. 65)

على اثر ذلك تشكلت دبلوماسية جديدة بالنسبة لتركيا خاصة بعد عام ٢٠٠٢ يمكن تسميتها بـ "دبلوماسية الطاقة " ، حيث بدأت تركيا بسلسلة من التحركات الاقتصادية التي تسعى الى التعاون في اقامة المشاريع النفطية مع دول اسيا الوسطى ، وبمساعدة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي سعت الى تدعيم وجودها في المنطقة لتهيئة مسارات نقل وتصدير هذه الثروات اقترحت تركيا الى اقامة عدد من المشاريع النفطية والغازية الضخمة في المنطقة (العلاق، ٢٠٠٩، صفحة ١١٨)

ان نقل النفط وخطوط انابيب الغاز عبر تركيا يعزز من الدور الجيوسياسي لتركيا ، فمنذ بداية فكرة خطوط انابيب النفط والغاز بين اسيا الوسطى واوربا ، كانت تركيا لاعباً فاعلاً بهدف ان تصبح مركزاً للطاقة ، وفي هذا السياق هناك مشاريع خطوط انابيب مهمة انجزت بالفعل منها :

١- خط انابيب التيار الازرق Blue Stream

ان خط انابيب الغاز التيار الازرق يمتد من روسيا على طول الجزء السفلي من البحر الاسود ويصل الى ميناء سامسون التركي ، تم وضع الحجر الاساس للحجر الازرق الذي يبلغ طوله ١٢١٣ كم في عام ٢٠٠٣ ، وابرمت الاتفاقية الخاصة به عام ١٩٩٧ ونصت على ان تقوم روسيا بتزويد انقرة بالغاز الطبيعي لمدة ٢٥ سنة بعد افتتاح المشروع ، وتبلغ القدرة الاستيعابية للخط١٦ مليار متر مكعب في السنة وما يقارب ٣٨٠ كم من الطول الكلي للمشروع يمر من اسفل البحر الاسود (النعيمي، ٢٠١٨، صفحة ٣٨).

ان نقطة انطلاق الخط كانت ستبدا من روسيا ومنها الى اوكرانيا فمولدوفا ومن ثم البحر الاسود ورومانيا وبلغاريا وفي النهاية الى تركيا ، حيث ارادت روسيا من خلال ذلك مد شبكة خطوط عبر البحر الاسود من اجل امداد الدول

الدول الاوربية بغازها الروسي بشكل مباشر وبتكلفة اقل ، ولكن بعد مفاوضات جرت بين الطرفين تم تحويل مسار الخط ليشمل روسيا واوكرانيا وجورجيا وتركيا فقط (سلمي، ٢٠١٦، صفحة ١٢)

خريطة رقم (٢) انابيب التيار الازرق

٢- خط انابيب باكو تبليسي جيهان BTC

عملت تركيا في بادى الامر على محاولة تركيز جهودها لنقل النفط الاذربيجاني عبر ميناء جيهان التركي الواقع على البحر المتوسط معتمدة في ذلك على مروره عبر وادي اراس ، على استعمال جزء من خط الانابيب كركوك – جيهان ، اذ كان من المؤمل ان يمتد هذا الانبوب من باكو الى ارمينيا ومنها الى تركيا على طول الساحل الغربي لبحيرة وان التركية ، ومنها الى محطة للضخ تقع عند الانبوب العراقي – التركي ، وبعد فترة قصيرة تم تغير المسار الجغرافي للمشروع ، وذلك بعد ان اخذ المسؤولين الاتراك يؤمنون في ضرورة انشاء خط للانابيب يمر عبر الاراضي الجورجية وتجنب مروره بالكامل عبر ارمينيا وبمنطقة جنوب شرق تركيا التي تعد منطقة غير مستقرة ، بسبب العمليات العسكرية التركية ضد المتمردين الاكراد هناك ، وهذا الامر احد المسؤولين الاتراك الكبار في وزارة الخارجية التركية في ضرورة تغير مسار الانبوب ، وذلك ليكون من منطقة ارضروم الى ازرنكان ومنها الى منطقة قيصري ليتوجه بعدها مباشرة الى الجنوب نحو ميناء جيهان التركي (berts, 2001, p. 40).

تعتبر الوظيفة الرئيسية لخط باكو تبليسي جيهان الذي يبلغ طوله ١,٧٧٤ وهي نقل النفط الاذربيجاني والكازاخستاني للعالم الخارجي، وربما كذلك بترول اسيا الوسطى وبشكل خاص كازاخستان عبر جورجيا الى ميناء جيها التركي الواقع على البحر الابيض المتوسط ، اطلق على مشروع خط انابيب باكو تبليسي جيهان BTC اسم " مشـروع القرن " (باكر، ٢٠٠٩، صفحة ١٩٨) يعتبر ثاني اطول خط للانابيب في العالم ، وينطلق من العاصمة

الاذربيجانية باكو مروراً بالعاصمة الجورجية تبليسي وصولاً الى الميناء البحرية التركية المطلة على البحر الابيض المتوسط جيهان (نجم، ٢٠١٦، صفحة ٣٤٤) .

فضلاً عن ذلك ان هذا المشروع له خصائص مهمة اخرى منها انه ينتهي عند ميناء يصله مباشرة بالبحر المتوسط لينقل بعدها بواسطة السفن الى مناطق الاستهلاك ، فضلاً عن ان ميناء جيهان يمتاز بانه يحوي على مرافئ عميق لرسو السفن الحديثة لنقل النفط ، بالاضافة الى توافر وسائل الحزن اللازمة لذلك والتي ترتبط بخط الانبوب العراقي – التركي ، طرحت فكرة المشروع من قبل شركة الطاقة البريطانية رامكو وذلك في عام ١٩٨٩ ، لاقت هذه الفكرة قبولاً كبيراً لدى شركة الطاقة الاذربيجانية " ابديش" ، ونسجت الاخيرة خطط المشروع وطرحتتها عام ١٩٩٢ على طاولة الحكومة التركية والجورجية والاذربيجانية (جاسم، ٢٠٢٠، صفحة ٣٣٦) ، وقبلت الحكومات التوقيع عليها ، وقد تمت المباشرة في انشاء المشروع عام ١٩٩٨ وافتتح رسمياً في ١٣ حزيران ٢٠٠٦ ، ضغطت الولايات المتحدة الامريكية بشكل كبير من اجل اقامة هذا الخط بوصفه اول خط انابيب صمم خصيصاً لتصدير نفط بحر قزوين دون المرور عبر الاراضي الروسية ، حيث انه يمل ان ينقل مليون برميل من النفط يومياً من اذربيجان عبر جورجيا الى ميناء جيهان التركي (وزنة، ٢٠١٣، صفحة ١٦٥).

والجدير بالذكر ، ان حقول النفط الموجودة في مناطق اذري وتشيراغ وكوناشلي تمثل المصادر الاساسية التي تغذي هذا الخط ، وذلك بفضل ماتحتوي عليه من مخزون يبلغ نحو ٦٠ مليون طن في اطار اتحاد شركات ALOC، والمخطط ان تكون له ان تتجاوز طاقته اليومية مليون برميل ، كما ان تكاليف انشائه بلفت ٤ مليار دولار ، يعتبر من اهم الخطوط في العالم الذي الذي زاد من الاهمية الجيوسياسية والجيواستراتيجية لتركيا ، فضلاً عن ذلك ان التوسيع في هذا الخط لكي يربط كامل مناطق اسيا الوسطى وخاصة حقول النفط كازاخستان سيزيد من الاهمية الاستراتيجية له بالنسبة الى تركيا لانه سوف يحولها من من دولة غير مؤثرة في مجال الطاقة الى دولة ذات تاثير كبير (باكر، ٢٠٠٩، صفحة ١٩٩)خريطة رقم (٣) خط انابيب باكو تبلسي جيهان

الخاتمة

توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات :

- تم العمل على تاسيس شركات متعددة الجنسيات لغرض العمل في عمليات الحفر والتنقيب واستغلال موارد الطاقة في تركيا ويعود نفعها على كلا الدولتين.
- بعد الغاز الطبيعي والنفط عصب الحياة الاقتصادية والصناعية لاي بلد ، وصمام امنها الاقتصادي وحتى السياسي خاصة الدول المتقدمة والتي تفتقر الى هذه المواد في صناعتها فتظطر الى الاعتماد على استيراده ، وكانت اغلب المناطق المطلة على شرق البحر المتوسط ومن ضمنها تركيا هي غير مكتفية من هذه المواد وخاصة تركيا .
- عملت تركيا من اجل تعظيم مصالحها الاقتصادية مع دول اسيا الوسطى من خلال اقامة شبكة من خطوط انابيب نقل الطاقة بهدف تامين احتياجاتها من الطاقة ،وخاصة بعد التوصل الى نتيجة مفادها ان مجمل انتاج تركيا من الطاقة لايتعدى ١٠% لذلك توصلت الى لحل مشكلة الطاقة عن طريق اقامة مثل هذه المشاريع .
- واسهم الموقع الجغرافي التركي المتميز بدور مهم في نقل الطاقة والتي يمكن من خلالها التصدير الى الاسواق العالمية ، وعليه اظهرت تركيا مهاراتها في القدرة على الاستفادة من علاقاتها مع الدول الاخرى من اجل الاستفادة من الثروات النفطية التي تتمتع بها هذه الدول , وخاصة بعد تسلم حزب العدالة والتنمية السلطة ٢٠٠٢.

المصـــادر

berts, j. (٢٠٠١). Energy reserves pipeline routes and the regime in the Caspian sea in gaeat bittian: oxford .the security of the caspian , sea region, genilady ghufrin .university press

countries, E. p. (٢٠٠٥). paries: international energy Agency .

Kaysi, H. (٢٠١١). Energy security of the European union and Turkeys Role .(Vol. 10) .Ankara

kolars, j. (١٩٨٩). The Hydro- Imperative of Turkys search for Energy .(Vol. 40) The .middle East journal

.oxford: vaclav smil . Energy in the developing world .(١٩٨٠) .Turkey, E. R

احمد السعدي. (١٩٨٣). مصادر الطاقة . الكويت: منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط.

احمد جمال الصياد. (٢٠٢١). مسار ومالات الصراع في شرق المتوسط . د.م: المركز الديمقراطي للدراسات الاستيراتيجية والسياسية والاقتصادية .

احمد رمضان شقلية. (١٩٨١). النفط العربي وصناعة وتكريرة . جدة : دار تهامة للنشر والتوزيع.

احمد علي. (١٩٨١). التطور الاقتصادي في تركيا . باريس: سلسلة الكتب المترجمة.

احمد محمد احمد المنصوري. (١٩٩١). اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي . كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، قسم التاريخ . جامعة ام القرى.

احمد مشعان نجم. (٢٠١٦). مكانة تركيا الدولية دراسة في التوازنات الاقليمية والدولية . عمان: دار امجد للتوزيع والنشر.

اخلاص قاسم نافل. (٢٠١٩). التنافس على الغا الطبيعي في حوض شرقي البحر المتوسط. مركز الدراسات السياسية الاستيراتيجية.

افراح ثائر جاسم. (٢٠٢٠). العلاقات التركية الاذربيجانية (٢٠٠٢- ٢٠١٧) (المجلد ٣). مجلة لارك للفلسفة والعلوم الانسانية .

افراح ثائر جاسم العزاوي. (٢٠٢٢). تركيا والتنافس في شرق المتوسط(٢٠١٠-٢٠٢١) (المجلد ١٦). مجلة الدراسات الاقليمية.

بشرى زينب اوزدمير. (٢٠٢٠). سياسة تركيا شرق المتوسط من منظور قوانين الملاحة البحرية الدولية (المجلد ٢). مجلة رؤية تركيا.

ثائر محي الدين. (١٩٨٩). الطاقة في تركيا. كلية الادارة الاقتصاد. بغداد: الجامعة المستنصرية .

جلال سلمي. (٢٠١٦). تركيا: خطوط نقل الطاقة المردود والافاق . اسطنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستيراتيجية .

خالدة حمزة جريمط. (٢٠٢٢). جيوبولتيكية الصراع على مصادر الطاقة (الغاز الطبيعي) شرق المتوسط (المجلد ١٥). مجلة كلية اليرموك.

عامر علي راضي العلاق. (٢٠٠٩). ملامح جديدة في العلاقات التركية – الروسية. جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية.

عبد المجيد عطار. (٢٠١٢). موارد الطاقة في شرق البحر المتوسط وجنوب شرقه. تأليف العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل . الدوحة : المركز العربي للابحاث ودراسات السياسية.

علي حسين باكر. (٢٠٠٩). تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج. (تحرير : محمد عبد العاطي، المحرر) قطر: مركز الجزيرة للدراسات.

فيليب روبنس. (١٩٩٣). تركيا والشرق الاوسط. (ترجمة : ميخائيل نجم خوري، المحرر) د.م: دار قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث.

كامل وزنة. (٢٠١٣). الغاز الطبيعي وخرائط الصراع العالمي على الطاقة. بيروت: مجلة حمورابي.

لقمان عمر محمود النعيمي. (٢٠١٨). دور تركيا في امن الطاقة الاوربي . جامعة الموصل: مركز الدراسات الاقليمية .

مجموعة من الباحثين السوفيت. (٢٠٠٧). تاريخ تركيا المعاصر. (ترجمة : التكريتي هاشم، المحرر) سليمانية: مؤسسة حمدي للطباعة والنشر.

محمد دحام كردي. (٢٠٢٢). مستقبل الرؤية التركية لامن الطاقة (المجلد ١٠). مجلة الانبار للعلوم القانونية والسياسية.

مظهر نصار سليمان صالح السعدون. (٢٠١٩). التطورات الاقتصادية في تركيا ١٩٨٠–١٩٨٩. كلية التربية ، قسم التاريخ. تكريت : جامعة تكريت .

وليد رضوان. (٢٠٠٦). العلاقات العربية التركية. بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر .